

برنامج متكامل متوازن.
للناخب، للمرشح،
لأردن أحسن وأجمل

السهم الأخضر

لأردن ديمقراطي. منفتح.
منتج. أخضر. آمن.

تقدم

توجّهات منصّة تقدّم للانتخابات النيابية لعام 2016

تتضمن هذه الوثيقة توجّهات منصّة تقدّم قبيل الاستحقاق الانتخابي الذي سيشهده الأردن في العشرين من شهر أيلول لاختيار أعضاء مجلس النواب الثامن عشر.

وتهدف المنصة من خلال إبراز هذه التوجّهات إلى تشكيل قاعدة مبادئ لبرامج انتخابية طموحة تصل بنا إلى الأردن الذي نريد، كما تهدف في نشر هذه الوثيقة إلى رفع مستوى الحوار السياسي في هذه المرحلة الحاسمة وزيادة المشاركة الشعبية في الانتخابات.

تنبثق التوجّهات هنا من وثيقة مبادئ منصّة تقدّم وتعتمد أيضاً في تصنيفها على المحاور السبعة في الوثيقة المذكورة، وهي المحور السياسي والثقافي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والبيئي والمعلوماتي.

المحور السياسي

» اندفاع ديمقراطية قوية على مستوى الوطن والمدينة والقرية
والمدرسة والعائلة للوصول إلى دولة مدنية يحكمها القانون، ويتم
تداول السلطة فيها بين أحزاب. «

الأردن الذي نريد

التمثيل السياسي

- تسهيل تشكيل الأحزاب السياسية عن طريق خفض الحد الأدنى لعدد الأعضاء.
- تشجيع الأحزاب السياسية على خوض الانتخابات على المستوى المحلي والوطني من خلال قوانين وأنظمة انتخابية تحفز المشاركة وتشكيل القوائم المشتركة وتميز الأحزاب إيجابياً.
- إقرار تعديلات دستورية وقانون انتخابات لسلطة تشريعية منتخبة من غرفتين:
 - غرفة الدرجة الأولى تتشكل من مجلس النواب، ويتم الترشح له بشكل حصري من خلال الأحزاب السياسية وفي ظل قانون يشجع البرامجية ولا يعيد إنتاج مجالس نظام "الصوت الواحد".
 - غرفة الدرجة الثانية وتتشكل من (1) مجلس شيوخ منتخب على مستوى المحافظات، مع مراعاة المناصفة في التمثيل الجندري وتمثيل الأقليات الدينية والعرقية والتميز الإيجابي للمحافظات الأقل تنمية و(2) مجلس أعيان يسمى من قبل جلالة الملك ويضم ذوي الخبرة والكفاءة، على أن يشكّل عدد الأعيان نصف عدد الشيوخ.
- توسعة صلاحيات البلديات على مستوى المحافظة لتصل إلى مستوى حكم محلي بدلاً من إيجاد منظومة موازية لامركزية، وذلك عبر انتقال تدريجي للصلاحيات إلى البلدية في النقل العام داخل حدودها والتعليم الحكومي المدرسي والصحة الحكومية في برامج الرعاية الأولية والثانوية.
- زيادة مدخولات البلديات المادية من خلال صرف كامل عائدات المحروقات حسب نسب الاستهلاك وتخصيص نسبة مناسبة من ضريبة المبيعات كعوائد للبلديات، على أن يكون للبلديات صلاحية تخفيض نسبة هذه الضريبة.
- اعتماد منظومة حديثة للحاكمية في البلديات تتضمن تطوير الموارد البشرية وتنميتها وتشكيل مجالس أحياء كوحدة تمثيل للسكان أمام المجلس البلدي.
- التشريع لقانون يوظف عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل يمكنها من القيام بوظيفتها كسلطة خامسة توظف العمل المدني للمواطنين للتعبير عن إرادة الناس على مدار الوقت لتشكّل رقابة شعبية على عمل السلطات الثلاث وتساهم في بلورة المشاريع التنموية التي تشكّل محاور اهتمام المواطنين.
- السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية

- إقرار مبدأ حكومة الأغلبية البرلمانية صاحبة الولاية العامة والمساءلة أمام مجلس النواب.
- تطوير منظومة جودة الأداء للوزارات والمؤسسات الرسمية بشكل يعتمد على تقييم الأداء والمساءلة والمحاسبة بشكل مستمر لضمان قطاع عام رشيق وفعال يعتمد المؤسساتية.

السلطة
القضائية

- تعزيز فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ومأسسة عملها بناءً على أفضل الممارسات العالمية.
- تسهيل وصول المواطنين إلى القضاء العادل وذلك من خلال تسريع إجراءات التقاضي وضمان حق الجميع في الحد الأدنى من المشورة القانونية والتمثيل أمام المحاكم.
- تطوير وتمكين القضاء المدني بحيث يصبح التقاضي محصوراً في محاكمه، دون الحاجة لهياكل ومؤسسات موازية تحل جزئياً مكانه.

القضية
الفلستينية

- التمسك بخيار السلام وحل الدولتين على أسس المرجعيات الدولية بما فيها حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والرفض المطلق لدولة يهودية (دينية أو قومية) على الأراضي المحتلة عام 1948.
- اعتماد خيار المقاومة السلمية مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باختيار كافة أشكال النضال المعترف بها في المواثيق الدولية إلى حين أن ينال كامل حقوقه.

العلاقات العربية
والعالمية

- ترسيخ العلاقات العربية والدولية وتنشيط كافة أنواع التبادل مع الدول الصديقة بما يخدم المصالح المشتركة.
- النأي بالنفس عن التمحور الإقليمي أو العالمي.
- اتخاذ المواقف المساعدة لدول الجوار لإرساء استقرارها ضمن دول مدنية تكفل لجميع مواطنيها حقهم في حياة أفضل.
- السعي للتقارب مع الدول العربية ودول الإقليم بناءً على قاعدة تقارب المؤسسات المدنية للوصول إلى شكل شبيه بالاتحاد الأوروبي.

لأن عدالة التمثيل لجميع مكونات المجتمع تضمن مشاركة فاعلة في تطبيق الخطط التنموية والتزاماً بالقوانين، نريد قانون انتخاب لسلطة تشريعية تتكوّن من غرفتين منتخبين يتم الترشح لهما عبر أحزاب إذ لا توجد ديمقراطية دون أحزاب.

لأن الحكم المحلي يحقق تنمية على كامل مساحة الوطن، لا نقبل بإدارة محلية ونريد قانون بلديات يمكنها عن طريق توسيع صلاحياتها وزيادة إيراداتها.

المحور الثقافي

” رفع كل الحواجز عن حرية التعبير والتفكير والإبداع وبناء الثقافة على مبادئ إنسانية؛ حماية حرية العقيدة والفكر والعبادة، ومحاربة الطائفية والتمييز. “

الأردن الذي نريد

نقاط عامة

- غرس الوعي لأهمية دور الثقافة في دوائر صنع القرار السياسي، كذلك لدى الجمهور وحتى لدى النخب الثقافية.
- التشريع لضمان الاحتفاء بالتنوع الثقافي المحلي والعالمي ومواجهة النزعات الشوفينية والإقصائية.
- تعديل استراتيجية مكافحة الإرهاب عن طريق تبني سياسة ثقافية تعددية، منفتحة على كافة المذاهب الفكرية، بدلاً من الاستمرار في الضخ بثقافة دينية رسمية تحت مسميات الاعتدال، وفتح المجال للنقاش الفكري والديني بشكل واسع في كل وسائل الاعلام والفضاءات العامة.
- الكف عن محاكمة الكتاب والشعراء والفنانين بتهمة ذات طابع ديني.
- كف يد السلطات الحكومية عن مراقبة وحظر الفعاليات الثقافية بذريعة الحفاظ على التقاليد.
- تغليظ العقوبات بحق ناشري دعوات الكراهية والعنف والتمييز الديني والطائفي.

الحكومة

- إعادة هيكلة وتوجيه وزارة الثقافة بمشاركة طيف واسع من المثقفين ذوي الإنجازات الثقافية الواضحة، بحيث يتم رفع ميزانية الوزارة مقابل حصر دورها بتنشيط الحياة الثقافية دون تدخلها بالمحتوى الثقافي.
- وضع المراكز الثقافية تحت منظومة إدارة حديثة وتحت مظلة مجالس أمناء تشرف على نوعية وطبيعة النشاطات الثقافية التي تقام في هذه المراكز للابتعاد عن شخصنة القرار وتسلط الفرد.
- وضع الإعلام الحكومي تحت مظلة مجلس أمناء يشارك فيه ممثلين عن الجسم الثقافي المحلي ليصبح قائماً على مؤسسية عالية المهنية.
- دعم البلديات لتشجيعها على إنشاء المراكز الثقافية المحلية وتنشيط الحركة الثقافية على مستوى المحافظات، عن طريق عقد اللقاءات الحوارية بين الشباب وبناء المسارح ودعم الموسيقيين والفنانين وتحويل الأحياء إلى مراسم ومشاغل فنية وغيرها ضمن أجندة زمنية وميزانية محددة.

دور الحكومة

- التوسع في برامج التبادل الثقافي مع دول العالم وخاصة الدول الديمقراطية المنفتحة.
- دعم المواهب الثقافية الشابة من خلال وزارة الثقافة والمراكز الثقافية عن طريق توسيع المسابقات الثقافية وتخصيص نسبة من ريع الاحتفالات المتمكنة لدعم المستجدين والهواة.
- الاستثمار المدروس في المهرجانات الثقافية الأردنية والعمل على إيجاد حوافز للمجتمع المحلي لاحتضانها ووضعها تحت مظلة مجالس أمناء يشارك فيها بقوة الجسم الثقافي.
- إنقاذ أرشيفات الحياة الأردنية وتاريخ الأردن الحديث.
- حماية الإرث الثقافي والعمراني في القرن العشرين (مثل بيوت عمان والسلط وغيرها من المدن والبلدات) من الهدم بقوانين صارمة.

الثقافة
والمؤسسات
التعليمية

- التوسع في تدريس تاريخ جميع الحضارات الإنسانية بدون تمييز وتحيز، والتركيز على تاريخ الحداثة والنهضة في العالم العربي.
- فتح المجال لنقاش تاريخ الاردن الحديث بانفتاح وبفكر نقدي ودمج روايات تاريخية متعددة بمناهج التاريخ والثقافة العامة التي تدرس للطلبة.
- تمثيل الجسم الثقافي في الهيئات المشرفة على وضع المناهج التعليمية.
- تطوير تدريس الفنون وزيادة المساحة المخصصة للمواضيع الثقافية في البرنامج التعليمي لجميع المراحل من رياض أطفال ومدارس ومؤسسات التعليم العالي، وضمن مختلف أنواع الفنون من رسم ونثر وشعر ومسرح وموسيقى ورقص وسينما، وذلك لتحفيز الإبداع في مخيلة الطلبة، ولضمان الارتقاء بالذوق الثقافي العام.
- تفعيل دور المدارس بالتعرف على المبدعين واحتضانهم لتنمية مواهبهم وتشجيعهم من خلال ابتعاثهم في التعليم العالي.

الثقافة
والقطاع
الخاص

- تشجيع الشركات التي تعمل في المجالات الفنية والإعلامية والإبداعية عن طريق المنح والإعفاءات
- إعفاء ادوات الانتاج الفني والموسيقي من الجمارك.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الأعمال الثقافية والخدمات المساندة للأنشطة الثقافية وعدم السعي لإضعافه من قبل المؤسسات الحكومية وتقديم التسهيلات التشريعية والضريبية.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الحراك الثقافي وذلك كجزء من مسؤوليته الاجتماعية.
- تشجيع القطاع الخاص على تبني الموهوبين وتمكينهم.
- تشجيع القطاع الخاص على حث العاملين فيه على التفاعل مع النشاطات الثقافية.

لأن الثقافة ليست ترفاً أو كماليات بل حجر أساس
في صياغة خيال مبدع قادر على الإضافة للحضارة
الإنسانية، نريد تشريعات تحتفي بالتنوع وتفتح
على الآخر وتعزز الانسجام مع مخزوننا الحضاري
دون تقوقع في العصبية.

المحور التعليمي

”إصلاح جذري وثورى للعملية التعليمية برمتها، بما يشمل إصاف المعلمين مع إعادة تأهيلهم والاستثمار الجاد في أدوات التعليم الحكومى من مدراس ومناهج.“

الأردن الذي نريد

التعليم المدرسي

- تعزيز شراكة القطاعات المختلفة (العام-الخاص-المجتمع المدني) والبناء على الإنجاز والمبادرات الناجحة والاستراتيجيات الفعالة كالاستراتيجية الوطنية للتشغيل وجائزة الملكة رانيا للمعلم المتميز، وغيرها من الاستراتيجيات والمبادرات.
- تعزيز مبادئ المساواة والحاكمية الرشيدة وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نظام وطنى متكامل لتقييم أداء التعليم العالى والعام.
- الاستثمار في برامج الطفولة المبكرة، وفتح وتأسيس المزيد من رياض الأطفال وجعلها جزء رئيس من التعليم الأساسى العام.
- تحسين البنية التحتية للمدرسة الأردنية وتمكين مؤسسة المدرسة من خلال تفعيل اللامركزية وتغيير العقلية المتصلة بالإدارة المدرسية وعمل التحويلات اللازمة لجعل المدارس مراكز إعداد قيادات إنسانية تمتلك رؤى خلاقة وتعمل بفعالية وتفاعلية عالية.
- استقطاب النوعية لمهنة التعليم ورفع كفاءتها من خلال برامج التدريب والتعلم المستمر، وتحويل المدرسة إلى مؤسسة متعلمة منتجة للمعرفة من خلال كونها مؤسسة أخلاقية تلتزم ببعد قيمي وبميثاق أخلاقى مبني على احترام الرأي والرأى الآخر وبالإيمان بالحوار المستمر وبالمحبة الدائمة بجو دافئ وحنون.
- تطوير المناهج المدرسية من خلال استعادة البعد العقلاني للمنهج من خلال تعليم التفكير المبدع والنقدي والفلسفة وتعزيز السؤال والبحث المستمر وتطوير آليات تعليم مناهج الآداب والتربية الوطنية والاقتصاد، وجعل الصفوف مختبراً علمياً مستمراً.
- الإيمان بقدرات التعلم الذاتى وتحويل الصفوف لقاعات حوار وتعلم تشاركي والتوقف عن استخدام المنهجية القديمة في التعليم، وجعل التقييم جزء يومي ومستمر من عملية التعلم.
- تبني مناهج عالمية تقدمية وحداثية وإعطاؤها الاعتماد الكامل ليتسنى للمدرسة العامة استخدامها وتطبيقها، وكذلك الأمر بالنسبة لبرامج التعليم المهني والتقني.
- نزع التنافسية من التعليم المدرسي والانتقال إلى فكرة أن الامتحان حاجة لتقييم العملية التعليمية للعمل على تطويرها والتعرف على أنواع الذكاء لدى الطلاب.
- التوقف عن تقديم امتحان الثانوية بشكله الحالي وجعل الثانوية العامة مرحلة مدرسية نهائية تلعب المدرسة دوراً رئيساً فيها.
- مواءمة العملية التعليمية للتعامل مع ذوي صعوبات التعلم.
- الحد من الواجبات المنزلية التي تنهك الطالب والأسرة وتأتي على حساب تواصله مع المجتمع والحياة.

التعليم المدرسي

- إعادة توزيع الخريطة المدرسية بما يضمن التكامل بين عناصر العملية التعليمية والاستغلال الأفضل للموارد ووقف التشتت في الخارطة المدرسية، والتوقف عن بناء المدارس نتيجة لضغوط محلية سياسية.
- استغلال التكنولوجيا في التعليم بشكل مبدع وعميق والتوقف عن الاستخدام الشكلي للتكنولوجيا، من خلال الإيمان بقدرات الطلبة على تطوير الشبكات الالكترونية وتصميم البرمجيات التي تلائمهم وتصميم برامج تدريبية منظمة لهم بالتعاون مع شركات الاتصال وشركات التكنولوجيا.
- تشجيع الطلبة على التفكير الريادي المنتج وتعزيز شراكتهم مع المجتمع المدني من خلال خدمة المجتمع والتدريب في الشركات والمؤسسات ومن ثم دعمهم لفتح شركاتهم الخاصة بتمويل خاص وضمن برنامج تعليم اقتصاد وإدارة أعمال ومالية مبدعة ومتقدمة.
- محاربة التطرف من خلال استعادة الأمل في المدرسة الأردنية وفي الطالب الأردني كفرد وفي الطلاب الأردنيين كجماعة، من أجل حماية المشروع الوطني الأردني الواعي لواقعه والذي يعمل على إيجاد بدائل أفضل لهذا الواقع والاجتهاد بالعمل والاحتفاء بالحياة والثقة بالذات وتحويل التحديات إلى فرص من خلال الاطلاع على ما يجري في العالم والتفاعل معه بانفتاح ومرونة وتكيف.
- استعادة البعد الجمالي والبعد الحركي للمدرسة من خلال تطوير برامج الفنون والمسرح والموسيقى واستعادة طقس الغناء والأناشيد المدرسية، وتأسيس فرق موسيقية ومسرحية تتفاعل مع المجتمع وتعاون معه من خلال استقطاب الفنانين والموسيقيين والمسرحيين والرياضيين للتعليم في المدرسة.

التعليم العالي

- التوسع في التعليم المهني والإعلاء من شأن خريجيه.
- إعطاء دور هام للمعاهد والجامعات في عملية القبول وعدم حصر القبول بنتائج الامتحانات المدرسية.
- اعتماد التنافس العام كشكل وحيد للقبول وحصر الاستثناءات بتغطية الرسوم دون تخصيص نسب من المقاعد.
- الانتقال إلى البحث العلمي النابع من حاجات المجتمع.
- تشجيع الطلبة للانخراط في نشاطات اتحادات الطلبة لتأهيلهم للعمل العام مستقبلاً وعدم فصلهم عن قضايا المجتمع.

لأن النظام التعليمي هو وسيلة الاستثمار في أجيال المستقبل نحو مواطنة صالحة من رياض الأطفال وحتى التخرج، نريد قوانين تنأى بنا عن التعليم بالتلقين لتؤسس لتعلم مبدع يقوم على التعلم الذاتي والعمل الجماعي والتفكير النقدي والقدرة على الاستفادة من المعلومات.

لأن التعليم الجامعي والمهني رافعتان أساسيتان للنضهة، نريد تشريعات تضمن استقلالية عالية لمؤسسات التعليم العالي تعزز تنوعها وتمايزها من خلال ارتباطها بمختلف احتياجات المجتمع.

المحور الاجتماعي

الإعلاء من شأن الفرد وكرامته وحرية لأنه اللبنة الأساسية للعائلة
السليمة والمجتمع السليم؛ احترام حرية الفرد الشخصية والفكرية
وحقه في أن يقرر طريقه. «
الأردن الذي نريد

المواطنة

- لجميع المواطنين الأردنيين حقوق متساوية بغض النظر عن الأصل أو الدين أو اللون أو النوع الاجتماعي (الجنس/الجنس). ومن غير المقبول أن يؤسس أي تشريع أو ممارسة لمواطنة من درجة أولى وأخرى من درجة ثانية.
- تقوم المواطنة على واجبات المواطن بالمشاركة الإيجابية في المجتمع للنهوض بعملية تنمية متكاملة ومستدامة مقابل حقه في حياة كريمة.
- دولة المواطنة هي دولة يسودها القانون وجميع المواطنين سواسية أمام القانون العادل، وهذه المعادلة لا تحتمل التأويل لأمن ناعم وآخر خشن.
- المواطنة تحتم أن علاقة الفرد بالدولة علاقة فردية، ولا يمكن أن تصاغ العلاقة بشكل يقسم المجتمع إلى مجموعات متحاصة، إذ أن ذلك يعطي الأفراد حقوقاً متفاوتة بناءً على بعدها الجمعي، على ألا ينطبق ذلك على التمييز الإيجابي ضمن تمكين المرأة والمحافظة على الأقليات الدينية والعرقية وتمكين المناطق الأقل تنمية لحين تحسن مؤشرات التنمية.

المرأة

- تعديل المادة السادسة من الدستور بإضافة النوع الاجتماعي (الجنس/الجنس) والإصرار على أن المرأة مواطن كامل له حقوق مساوية للمواطن الذكر بما فيها حق منح جنسيتها لزوجها وأولادها الذكور والإناث، وحقها في تأمينهم صحياً من خلال عملها وتوريثهم تقاعدها أو ضمانها الاجتماعي إسهو بالمواطنين الذكور.
- التأكيد على دور المرأة في النهوض بالعملية التنموية وتذليل الصعوبات التي تواجه مشاركتها الفاعلة في سوق العمل.
- الاعتراف بأن التمييز الذي مورس ضد المرأة عبر قرون طويلة لا يمكن التغلب عليه بمجرد تعديل التشريعات، وبالتالي فلا بد لنا من ممارسة تمييز إيجابي يضمن للمرأة تمثيلاً قيادياً بنسبة 50% في جميع مواقع صنع القرار.

الأحوال المدنية

- إقرار منظومة متكاملة للأحوال المدنية تقوم على المساواة بين المواطنين.

قضية اللاجئين

- التعامل مع قضية اللاجئين من منطلق إنساني.
- الحرص على تطبيق قوانين العمل على عمالة اللاجئين لضبط سوق العمل وحماية اللاجئين من الاستغلال.

رعاية الطفولة

- حماية حقوق الأطفال في التعليم والصحة والنشاطات الحركية.
- رفض جميع أشكال العنف ضد الأطفال بما فيها العنف المنزلي أو في المؤسسات التعليمية بحجة تربية الطفل.
- رفض عمالة الطفولة والسماح للناشئين من عمر 16 عاماً بالعمل الجزئي في أعمال خفيفة لا تشكل خطراً على الصحة
- حماية الأطفال من الاختطاف الفكري والأدلجة المبكرة في المؤسسات التربوية أو الجمعيات الخيرية أو مؤسسات المجتمع المدني.

العدالة الاجتماعية

- إقرار مبدأ المسؤولية الاجتماعية نحو الفئات الأقل تنمية في المجتمع، على أن يتم ذلك بناءً على عناصر قياس واقعية، وأن يتمحور دعم هذه الفئات حول هدف تمكينها بدل التصديق عليها.
- إقرار حق جميع المواطنين في الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الصحية العامة بشكل يحترم إنسانية وكرامة كل مواطن.
- إقرار حق جميع المواطنين بالاشتراك بالضمان الاجتماعي لضمان شيخوخة كريمة للمتقاعدين.
- إقرار حق كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في حياة كريمة من خلال ضمان حقهم في العمل والتنقل الآمن والاستفادة من منظومة الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية.

لأن الأردنيين جميعاً مواطنون من الدرجة الأولى، لن نقبل بمواطنة منقوصة لأحد في كل التشريعات ابتداءً من الدستور وحتى منظومة الأحوال المدنية.

المحور الاقتصادي

بدء ثورة إنتاجية تعم كل المحافظات تبدأ في المدرسة لتغيير ثقافة
الائتالية والرعية إلى ثقافة ريادة علمية وعملية.

الأردن الذي نريد

- خفض النفقات الجارية عن طريق خفض عدد العاملين في القطاع العام من خلال منظومة تطوير القطاع العام استناداً للكفاءة بهدف الوصول إلى وزارات رشيقة ذات مهنية عالية وإنتاجية مثالية.
- التركيز في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية المحفزة للنمو.
- إعادة هيكلة النظام الضريبي باعتماد مبدأ التصاعدية على الأفراد وتوسعة الشريحة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال منظومة محوكة باستخدام تقنيات حديثة للوصول إلى علاقة بين المواطن دافع الضرائب والدولة تضمن حق المواطن في محاسبتها على أداؤها.
- تمكين الحكم المحلي من التدخل لوضع سياسات مالية مستدامة تفعيلاً للامركزية.

السيطرة
على العجز
والمديونية

- تحسين بيئة الأعمال عن طريق اختصار الإجراءات البيروقراطية واستقرار التشريعات النازمة للنشاط الاقتصادي.
- تطوير قانون صندوق الاستثمار الأردني لينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في صناديق الاستثمار الوطنية من ناحية الشفافية والحاكمة والمساءلة مع المحافظة على استقلاله الإداري والمالي.
- سن قانون يتيح إنشاء محافظ مسجلة في الاردن تستثمر في الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة على أن يرتقي إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال الحاكمة المالية.
- الاستفادة من دراسات مؤشرات الاقتصاد لتقديم حوافز محددة المدة لقطاعات معينة وتحفيز الاستثمار في قطاعات جديدة.
- التشريع بهدف رفد الاقتصاد الأردني بأشكال متنوعة من النماذج الاقتصادية القائمة على الأعمال الريادية الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات والشركات الكبيرة.

تشجيع
الاستثمار

- تحفيز الصناعات غير التقليدية والتنمية المنسجمة مع المحيط المحلي والصناعات الثقيلة.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار لتطوير منتجات عالية التنافس قادرة على دخول الأسواق العالمية.
- الاستفادة بالشكل الأمثل من اتفاقيات التجارة مع الدول المختلفة والانفتاح على أسواق جديدة عن طريق توقيع اتفاقيات تبادل تجاري مع دول أخرى.
- البدء في الإلغاء التدريجي لبرنامج دعم الصادرات المحلية من خلال استبداله بسياسات تحفيزية مبتكرة ومستدامة لتطوير القوى البشرية والرأسمالية وبناء القدرات التجارية والتصنيعية.

تحفيز الصناعة
والتجارة

تطوير الموارد
بشرية

- تطوير نظام الخدمة المدنية والتزام التعيين بناءً على الكفاءة في جميع وظائف الدولة وتجريم الوساطة والمحسوبية.
- موازنة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل.
- التعاون مع القطاع الخاص لإنشاء المزيد من برامج التدريب لمساعد الخريجين الجدد على دخول سوق العمل.
- تشجيع التوجه نحو التعليم المهني عن طريق تطويره والإعلاء من شأنه.
- زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وسن تشريعات تحفز التعيين متكافئ الفرص من الناحية الجندرية والتميز الإيجابي عن طريق توفير بيئة صديقة لتمكين المرأة من ممارسة دورها في الإنتاج والتنمية.
- إدارة سوق العمل من خلال سياسات تكميلية مع العمالة الوافدة وسياسات إحصائية لتدريب وتأهيل العمالة الأردنية لتوفير بديل مجدي للعمالة الوافدة لخفض البطالة والحد من تسرب العملات الصعبة.
- التشريع للحدّ من هجرة الكفاءات الوطنية وخلق بيئة حاضنة لها محلياً.
- تطوير قانون العمل ليحافظ على علاقة صحية توازن بين حقوق العاملين ونجاح المنشآت الرأسمالية وتعزيز الشراكة مع النقابات العمالية.
- تطوير نظام الضمان الاجتماعي لتوفير مظلة عادلة للأمان الاقتصادي للمجتمع مع تفادي الثغرات التي تسمح بسوء استغلاله وإتاحة المجال للمشاركين باختبار برامج استثمار مدخراتهم من خلال الخيارات التي طورها الوحدة الاستثمارية في صندوق الضمان الاجتماعي.

أمن الطاقة
والمياه

- التشريع لمزيد من الاعتماد الذاتي في خليط الطاقة والاتجاه نحو الطاقة الخضراء النظيفة.
- تسعير الطاقة بالشكل الأمثل للمستهلكين بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني.
- التوجه بالقطاع من مرحلة استنزاف الخزينة إلى مرحلة دعم الخزينة.
- أهمية نشر الوعي واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان كفاءة استخدام الطاقة عن طريق الحد من الفاقد التقني وعدم السماح بوجود فاقد غير تقني.
- إيجاد منظومة نقل عام حديثة ومتكاملة تضمن حق المواطن في الحركة وتخفّض من الفاتورة النفطية.
- تحقيق الأمن المائي بالاستفادة من جميع مصادر المياه السطحية والجوفية المتاحة ووقف استنزاف الطبقات المائية وإعادة استخدام جميع المياه المعالجة بحسب نوعيتها والحد من الهدر الناتج عن الفاقد التقني في الشبكات وعدم السماح بوجود فاقد غير تقني.
- أهمية مراعاة التزويد المائي العادل للمستهلكين.

التشريع
الاقتصادي

- إقرار منهجية للتشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وكافة الشركاء في العملية التنموية من خلال قانون يلزم الحكومة بالتشاور مع المعنيين في إطار يعظم الاستفادة من التشاور في مجال إعداد السياسات والقوانين الاقتصادية والقوانين وخاصة في مرحلة إعداد الأسباب الموجبة وفي مرحلة إعداد مشاريع القوانين والتعليمات النازمة للقوانين والإجراءات المنبثقة عنها.

لأننا نؤمن بتلازم السلطة والمسؤولية وبأن وظيفة الحكومة النهوض بالتنمية وليس التستر على البطالة، نريد حزمة قوانين تضمن حكومة رشيقة ومنتجة تعتمد الكفاءة في التوظيف، وصاحبة ولاية تُساءل في ظل حاكمية رشيدة تقوم على الفصل بين السلطات.

لأن الأردن لا يستطيع الاستمرار بمديونيته الحالية، نريد التحول إلى اقتصاد منتج حيث تؤسس قوانين الاستثمار لشراكة مع القطاع الخاص، وتضمن قوانين الضريبة توزيع المسؤولية الاجتماعية بنسب تصاعدية من دخل كافة المواطنين، لنصل إلى علاقة صحية مع المواطن دافع الضرائب القادر على محاسبة السلطة.

المحور البيئي

” الاستثمار وبكل قوة في الطاقة البديلة ووضع الأردن في مرتبة سبّاقة عالمياً في هذا المجال. إحداث ثورة في التعامل الحكيم والمستدام مع الموارد الطبيعية والطاقة. “

الأردن الذي نريد

- إن الاستدامة البيئية شرط أساسي لأي تنمية، إذ أن التنمية التي لا تراعي الاستدامة البيئية ليست تنمية حقيقية، وإنما اختلاس من أجيال المستقبل. وهذا يعني بالضرورة مراعاة الاستدامة البيئية في كافة مناحي الحياة.
- التوسع في الاستثمار في الطاقة المتجددة لتصبح العماد الأساسي في الخليط الوطني لمصادر الطاقة.
- الحفاظ على الموارد المائية والاستثمار في إدارتها بشكل كفؤ وتقليل استهلاكها للطاقة.
- استملاك الرقعة الخضراء وتحويلها إلى محميات طبيعية مفتوحة.
- إطلاق مشروع وطني وجمع التبرعات لإعادة تأهيل التربة في المناطق المتضررة.
- تطوير القوانين والتشدد في دراسة الأثر البيئي لأي مشروع وضمان تخصيص موازنة لإعادة تأهيل المنطقة بعد قيام أو انتهاء المشروع.
- توسيع صلاحيات الشرطة البيئية.
- تخصيص المساحة اللازمة لقضية الاستدامة البيئية في التعليم والإعلام.
- تطوير منظومة نقل عام صديقة للبيئة تحد من انبعاث الغازات الملوثة وتحافظ على الرقعة الخضراء وتحول دون تحول المنتزهات إلى شوارع ومصاف للسيارات.
- الاستثمار في الطاقة البديلة بمقدار 200 مليون دينار سنوياً على مدى السنوات العشرة القادمة، مما سيوفر على الخزينة 20% من كلفة استهلاك الطاقة خلال الاثني عشر سنة القادمة.
- وضع التشريعات التي تصب في توفير الطاقة ومنعها فرض الضرائب على الاستهلاك المفرط للطاقة ووضع معايير صارمة للعزل وكفاءة استهلاك الطاقة في المنازل والمنشآت وتشجيع استخدام الإضاءة ذات الاستهلاك القليل للطاقة.
- التحول إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة في النقل الخاص مما قد يوفر 44 مليون دينار سنوياً.
- التوجه لاستخدام 5% من الأراضي الزراعية في الزراعة العضوية مما سينتج 111 مليون دينار من الاستثمارات وسيوفر 1700 فرصة عمل.
- التوجه لتوفير بنية تحتية مستدامة لقطاع السياحة، حيث أن توفير هذه البنية التحتية لما يعادل 5% من السائحين قد يخلق نحو 4000 فرصة عمل.
- الاستثمار في المواد الصديقة للبيئة والقابلة للتحلل بدل المواد البلاستيكية.
- إطلاق مشروع لفرز النفايات من المصدر على المستوى الوطني لمعالجة هذه النفايات بالشكل الأمثل.
- اعتماد المعايير البيئية في عملية التخطيط الحضري والعمراني.

لأن البيئة لا تحتل التجزئة
ولأن التنمية إن لم تكن
مستدامة تكون اختلاصاً
من المستقبل، نريد حزمة
قوانين تؤسس لتنمية تقوم
على اقتصاد أخضر، وتدير
الموارد بشكل يراعي دراسات
الأثر البيئي وتنشئ فرص
عمل في المشاريع التي تعزز
الاستدامة البيئية.

المحور المعلوماتي

” الإدراك أننا اليوم نعيش في عصر المعلومات الرقمي والشبكات وأن هذه التقنيات وما تنتجه من وصول إلى المعرفة البشرية قد أصبحت محركاً أساسياً في تطور المجتمع. “

الأردن الذي نريد

- إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر الذي سمح للحكومة بحجب مواقع الانترنت، والتخلص نهائياً من أية مواد قانونية تجيز للسلطات حجب المواقع أو خدمات الشبكة.
- العمل على قانون نشر تقدّم يحاكي أحدث القوانين في الدول الديمقراطية، واستبدال ترخيص المشاريع الإعلامية بالإخطار فقط.
- دسترة حرية النشر بكافة أشكاله.
- تبني قوانين لحماية مبدأ ”حياد الشبكة“ لمنع شركات الاتصالات من التحيز مع أو ضد خدمات بيانات محددة بناءً على أهداف تجارية.
- تعليم البرمجة في المراحل الدراسية كافة بدءاً من المرحلة الابتدائية.
- معالجة فورية للتلكؤ والبطء في التحول الى الحكومة الإلكترونية، والاستفادة من خبرات عربية سبقتنا في هذا المجال (مثل الإمارات والسعودية)
- التشدد في عقوبات وسائل الاعلام التي تستغل الاعلام لابتنزاز الاشخاص والشركات مالياً او إعلانياً.
- التشدد في عقاب وسائل الاعلام التي تنشر صور مسيئة أو اخبار مسيئة لكرامة الناس بغرض الإثارة.

لأن ثورة المعلومات باتت حقيقة ترسم شكل المستقبل، نريد تشريعات عصرية ترفع السقوف في حق الحصول على المعلومة وتؤسس لحيادية شبكة المعلومات وتشجع الاستثمار في قطاع المعلومات بكافة تنوعاته.



taqaddam.org/vote

إحدى حملات  منصة «تقدّم»